اتفاق غزة - أريحا أولاً

السلام المحاصر بين حقائق اللحظة وحقائق التاريخ

محمد حسنين هيكل

مؤسسة الدراسات الفلسطينية

Ittifāq Ghazza - Arīḥā awwalan: al-salām al-muḥāṣar bayna ḥaqā'iq al-laḥẓah wa-ḥaqā'iq al-tārīkh
Muḥammad Ḥasanayn Haykal

«The Gaza-Jericho First» Agreement: the besieged peace between the realities of the present and the realities of history
Mohamed Hassanein Heikal

الطبعة الأولى

بيروت، شباط/ فبراير ١٩٩٤

مؤسسة الدراسات الفلسطينية
شارع أنيس النصولي ـ متفرع من شارع فردان
ص.ب: ٧١٦٤ ـ ١١. بيروت ـ لبنان
برقيا: دراسات. تلكس: مادافـ ٢٣٣١٧
هاتف: ٨٦٨٣٨٧
خليوي (هاتف وفاكس):
٠٠١ ٢١٢ ٤ ٧٨٢٨٠٩

تَوطِئَة

تعتز مؤسسة الدراسات الفلسطينية بأن تقدم إلى قرائها هذه القراءة المميزة لاتفاق «غزة ـ أريحا أولا» للكاتب والصحافي العربي الكبير محمد حسنين هيكل.

والنص الذي وافق الأستاذ هيكل على أن يصدر في سلسلة «أوراق مؤسسة الدراسات الفلسطينية» هو، في الأصل، محاضرة ألقاها في الجامعة الأميركية بالقاهرة في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣.

ويضع الأستاذ هيكل، كعادته في كتاباته كافة، الحدث البارز (اتفاق أوسلو) في إطاره التاريخي، ويستشرف ـ من خلاله ومما يحيط به من ظروف ـ آفاق مستقبل الصراع العربي ـ الإسرائيلي والمنطقة.

وستصدر المؤسسة ضمن هذه السلسلة، قراءات أُخرى لـ «اتفاق غزة ـ أريحا أولا» بأقلام عدد من المفكرين العرب، مساهمة منها في النقاش الحيوي والضروري في هذه المرحلة المفصل من حياة الأمة العربية.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية

بيروت، ٤/٢/١٩٩٤

ربما كان عليّ أن أقول مبكرا إنني لست ضد اتفاق غزة ـ أريحا، لكنني في الوقت نفسه لست معه.

وأعرف أنني مطالب بأن أقدم تفسيرا لهذا الذي يبدو تناقضا في المواقف ـ وسوف أحاول!

أولا ـ لماذا أقول إنني لست ضد هذا الاتفاق؟

أسبابي على النحو التالي:

١ ـ إن هذا الاتفاق نهاية مرحلة كان لا بد من أن تؤدي إلى شيء ما في هذا الاتجاه؛ وهي مرحلة بدأت منذ أن اختارت مصر طريقا منفردا لحل أزمة الشرق الأوسط. وكانت الخطوة الأولى عليه هي عملية فك الارتباط على الجبهة المصرية عقب حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣. وقد أدت هذه الخطوة إلى ما أدت إليه مما نعرفه جميعا، ولا حاجة بنا إلى تكراره؛ ومحصلته في النهاية أن الموازين العربية اختلّت بخروج أكبر دولة عربية من حساباتها.

وأتمنى أن أضيف هنا أنني أتحدث عن حقيقة موضوعية، ولا أقصد بذكرها أن أوجه لوما إلى أحد؛ فكلنا مسؤول. وفي كل الأحوال، فليس هذا وقت توزيع المسؤوليات.

٢ ـ إن الصراع العربي ـ الإسرائيلي مشى من هذه البداية إلى دروب ومسالك وعرة تعثر فيها طريقه، فلا بقية الأمة

فهمت، ولا بقية الأمة تصرفت فكرا أو فعلا بما كانت تقتضيه الظروف. والنتيجة أن المنطقة أساءت استعمال مواردها وموقعها وإمكاناتها الحضارية، وأصبحت عبئا على عالمها؛ وهو عالم يتحرك بسرعة، وليس لديه الوقت لتضميد جروح الآخرين أو لملمة أطرافهم المبعثرة. والغريب أنه في هذا المنعطف الخطر من حياة الأمة لم يجد الكل ذريعة غير إلقاء اللوم على الظروف وعلى الآخرين، فهو «نظام عالمي جديد» يفرض أحكامه عليهم ـ هكذا قيل ـ أو هو الاتحاد السوفياتي سقط من عليائه وأخذهم معه إلى القاع ـ هكذا قيل أيضا!

وهناك قدر من الصحة فيما قيل، لكن الحقيقة لها باستمرار مواقع نظر متعددة.

٣ ـ إن القضية الفلسطينية التي كانت بؤرة الصراع العربي ـ الإسرائيلي أصبحت قضية راكدة، معادة ومملة في واقع تتدافع فيه الأفكار والأحداث بطريقة لم يسبق لها مثيل في التاريخ. وحين حاول بعضهم التجديد فإنهم لم ينجحوا إلا في الضغط على أعصاب الدنيا، وإثارة مخاوفها إلى درجة أصبح فيها الضحايا رموزا للقبح وللعدوان؛ وكانت تلك خطيئة ساعد عليها العرب بمقدار ما سعى إليها أعداؤهم.

ولعل الانتفاضة كانت الشفاعة الوحيدة التي أعادت إلى الصورة العامة شيئا من الاحترام في الساعات الأخيرة ـ على الرغم من أن العرب أنفسهم خشوا منها خارج الأرض المحتلة بمثل خشية الإسرائيليين داخلها.

٤ ـ إن منظمة التحرير الفلسطينية، وهي التعبير الأخير عن إرادة الشعب الفلسطيني، حاولت دوما ـ وبحق أحيانا ! ـ أن تأخذ قضية شعبها في يدها، بادئة من أنها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ـ وهو ما اعترف لها به في مؤتمر القمة العربي في الرباط سنة ١٩٧٤ ـ وواصلة إلى أنها المتحدث الرسمي الوحيد باسم قضيته، ومنتهية إلى أنها المتفاوض الوحيد في عمليات البحث عن حل لهذه القضية. وكان أن شعرت المنظمة بأنها الطرف الذي يتحمل وحده المسؤولية، وعليه أن يقدم حسابها، وإلا وقعت عليه من دون غيره تبعات الضياع المادية والمعنوية على السواء. وكانت النتيجة النهائية لهذه الخطوات، ولهذه المشاعر، أن عملية التفاوض جرت في أجواء توجس ولهفة، وفي ظل موازين قوة لم تكن يقينا في مصلحة الطرف الفلسطيني، مما كان محتما أن يقود في خاتمة المطاف إلى اتفاق أبسط ما يمكن أن يقال عنه إنه مغامرة.

٥ ـ إن المنظمة، بعد مسيرة شاقة وطويلة، وجدت نفسها أمام أزمة مالية عصيبة في وقت أصبح فيه التمويل أهم وسائلها للتأثير في الداخل والخارج. وقد راحت موارد المنظمة تتناقص بسرعة مخيفة أدت بها إلى حافة الإفلاس. فالمنظمة تحتاج شهريا إلى ما بين خمسين مليون دولار وستين مليون دولار للصرف على أوجه نشاطها داخل الأرض المحتلة وخارجها. وفي الصيف الأخير، لم يكن قد بقي في خزائن المنظمة أكثر من مئة وخمسين مليون دولار أو مئة وثمانين مليون دولار تكفيها لثلاثة

أشهر أو أربعة أشهر على الأكثر، ثم تأتي لحظة الحقيقة. ولقد طرقت أبواب الخليج لطلب المصالحة، لكن الأبواب ظلت مغلقة. وذهبت المنظمة إلى مدريد بلا قيد ولا شرط تقريبا، وقد حسبت ذهابها مدخلا من الباب الأميركي إلى الخليج، لكن هذا الباب استعصى عليها. ثم كان أن تصورت ـ كما فعل غيرها من قبل ـ أنه الباب الإسرائيلي، إلى الباب الأميركي، إلى الباب الخليجي، وربما الباب الدولي، وحينئذ طوق نجاة من الغرق في الإفلاس. ولعلها هنا صممت لأول مرة على طلب ضمانات أكيدة، وكان عند هذه النقطة قول رئيس المنظمة: «إنني لا أريد أن أكون غورباتشوف فلسطين، أعطي ما عندي الآن ولا آخذ في مقابله إلا وعدا مؤجلا»!..

وهنا ظهرت الهمّة، فإذا شمعون بيرس يقوم بدور جامع التبرعات للفلسطينيين، وإذا الولايات المتحدة وأوروبا تلينان وتتعطفان، وإذا بعض دول الخليج تدفع وهي تستعيذ بالله.

المهم أن إمكانا ماليا توافر ـ بصرف النظر عن الخشية من أن عمر الهمّة قصير. فدول الخليج ليس عندها كثير تعطيه، وإذا أصبح لديها الكثير فلن يكون عطاؤها لمنظمة التحرير، وإنما لمؤسسات عالمية. ثم أن مجتمع الدول ذاكرته قصيرة، كما أن طلبات المعونة ملحة عليه من كل ناحية واتجاه، ثم أن إسرائيل أقرب وأكثر نفاذا إلى مواقع قراره.

٦ ـ إن الشعب الفلسطيني جميعه ـ سواء تحت قيادة المنظمة أو تحت قيادة غيرها ـ وصل إلى آخر درجات احتماله.

ولقد كانت الانتفاضة هي قصارى الجهد، ولا يعقل أن يتصور أحد أنها مستمرة إلى الأبد. وفي الوقت نفسه، فإن كل شيء راح يتآكل: الأرض تتآكل.. المياه تتسرب.. إمكانات العمل والسكن والتعليم والصحة تنعدم ـ كل هذا والأمن ضائع، بل الآدمية مهدرة.

وكان هناك حنين وشوق إلى أي حل يكفل الحد الأدنى من الحياة لهذا الشعب الذي طال عذابه وزادت تضحياته، وكان هذا بين أهم العناصر التي راهن عليها دعاة الاتفاق واعتمدوا على مفعولها؛ وقد ظهر أن تقديرهم صحيح إلى حد ما. والذي حدث أن إحساس الشعب الفلسطيني إزاء إعلان الاتفاق جاء متحفظا في البداية، بل كان تحفظه مشوبا بالشك. لكن الشك ما لبث أن أخلى سبيله للتمني في ظرف عزّ فيه المنى.

٧ ـ إن الدول العربية كانت، في معظمها، تضغط منذ زمن طويل على منظمة التحرير كي تدخل في اتفاق من نوع ما مع إسرائيل يريح بعض العرب ويريح أصدقاءهم الكبار في الغرب، ويطفىء شرر النار الفلسطينية قبل أن يتطاير مرة أخرى في دورة متجددة قد تكون إسلامية في الأجواء المتغيرة للمنطقة. وكان الإقناع بالحجة، وكان بالضغط، وكان بالإذلال أيضا.

وأعلم يقينا أن المنظمة قدمت في كثير من المناسبات تنازلات كبيرة، وكان اعتقادها أنها لا تقدم هذه التنازلات إلى إسرائيل وإنما تقدمها إلى أطراف عربية، لعل هذه الأطراف ترضى وتقتنع، ومن ثم تمارس نفوذها وتضغط.

ولم يكن من حق كثيرين في العالم العربي أن يفاجئهم ذهاب المنظمة إلى الحد الذي ذهبت إليه في اتفاق أوسلو؛ فقد جرى دفعها بقوة طرد هائلة ـ كان بعض وقودها للإنصاف من أخطاء المنظمة ـ وكان من أثر قوة الطرد أن وصلت المنظمة إلى مجال قوة الجذب الإسرائيلي. وقد تصورت ـ وتمنى البعض لها ـ أن تكون قادرة على الوقوف ولو في الفراغ على مسافة لا تتجاوزها. لكن مثل ذلك كان إنكارا لقوانين الطبيعة، أو تجاهلا لها.

وهكذا وقع الانجذاب إلى أوسلو، وبلغت الرحلة مداها. وكان ذلك سياقا منطقيا في تداعي الظروف.

هكذا من الرغبة في الفهم ـ قبل التسرع في الحكم ـ أقول إنني لست ضد الاتفاق.

□ □ □

وأما أنني لست مع الاتفاق ـ على الرغم من الرغبة في الفهم ـ فأسبابي فيه على النحو التالي:

١ ـ إن الصراعات التاريخية الكبرى يصعب حلها بأسلوب المفاجآت، وفي صخب أصوات وألوان العروض التلفزيونية مهما بلغت درجة تأثيرها. فالمفاجآت انبهار ساعة أو يوم أو شهر، ثم يزول التأثير. والعروض الصاخبة مشاهد أخاذة، لكن لمسة على زر تكتم الأصوات وتطفىء الأنوار من دون تأثير باق على حقائق الأشياء. وتعلمنا التجارب أن الفارق بين الضياء والحريق شعرة واحدة من تماس أسلاك، أو من عزلها!

٢ ـ إن المشكلة في هذا النوع من العروض أنها تخلق الانطباع الخاطىء بأن هموم مشكلة ما، أو أزمة ما، قد انزاحت عن ضمير وأولويات العالم، ووجدت طريقها إلى الحل بين المعنيين بها، وأنه مهما لاقى هؤلاء من صعوبات في تفاصيل اتفاقهم، فتلك طبائع الأمور وعليهم مجابهتها من دون ضغط على الآخرين، أو إلحاح يشدهم إلى ما لا يعنيهم. والحاصل أن هذا بالضبط هو الموقف الأميركي؛ فقد أخذ الرئيس الأميركي كليتتون من الاتفاق ما يعنيه، وهو المشهد الاحتفالي في البيت الأبيض، ثم رفض بعدها أن يقحم نفسه في التفاصيل، معتبرا أن أصحاب الشأن أقدر فيما بينهم على تدبير أمرهم ! ـ ثم إن هذا أيضا موقف أطراف أخرى كانت باستمرار أكثر ودا إزاء القضية الفلسطينية من البيت الأبيض، لكن وقع في خلدها أن المشكلة انتهت. وهكذا دخل رابين من بوابات بكين في الأسبوع الماضي، ثم واصل مشواره فدخل بوابات إندونيسيا وسنغافورة، والبقية في الطريق.

٣ ـ إن الهاجس الملح عليّ، وعلى غيري فيما أظن، أن للاتفاق الذي تم علاقة بالخلافات الفلسطينية ـ الفلسطينية، أكثر مما له علاقة بجوهر الصراع الذي عُقد من أجله، وهو الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي.

أي أن الاتفاق قد تكون له علاقة بنقص الموارد لكفالة استمرار وغلبة التأثير على الخارج والداخل.

ثم إن الاتفاق قد تكون له علاقة بتغيير في الموازين النسبية

للمنظمات الفلسطينية العاملة على الساحة، وبالتحديد بين منظمة التحرير وتنظيم حماس الذي راح يطرح نفسه قوة بديلة، لا مجرد قوة احتياطية للمنظمة.

وربما أيضا أن الاتفاق، في شكله وأسلوبه وتوقيته على الأقل، كانت له علاقة بالصورة التي ظهر عليها الوفد الفلسطيني في مدريد وفي واشنطن بعد ذلك؛ فقد ظهر هذا الوفد القادم من الداخل كأنه مشروع قيادة فلسطينية جديدة ولامعة. لكن كان بين قيادات المنظمة من عناهم إظهار أن الذاهبين إلى مدريد، ثم إلى واشنطن، هم مجموعة عصافير ملونة في قفص من الحديد، وهذه العصافير تستطيع أن تسلي وتغني، لكنها لا تستطيع أن تنفق وتوقع.

وأخيرا، فإن الاتفاق قد تكون له علاقة بتجدد الحديث قبله عن الخيار الأردني؛ فهو إذاً نوع من السباق بين من كانت له السيادة على الضفة الغربية والقدس قبل سنة ١٩٦٧، وبين من آلت إليه حقوق النيابة عن الشعب الفلسطيني بعد قرار الرباط سنة ١٩٧٤.

وظني أن كل هذه العلاقات المالية والحزبية والنفسية والتنافسية ليست أنسب الدوافع إلى صنع التاريخ، أو إلى المشاركة في صنعه. فصنع التاريخ لا بد من أن يؤسس على الثابت من الحقائق والحقوق، وإلا فإنه ـ بالمغامرة ـ مناورة، ثم يكون الارتطام بكتل الصخر من تضاريس الحقيقة. وربما تذكرنا أن الاتفاق لم يتعرض لأهم القضايا في الصراع الفلسطيني ـ

الإسرائيلي، وهي: قضية الحدود، وقضية حق العودة، وقضية المستوطنات، وقضية القدس.

٤ ـ إن الحل المغامرة الذي أمكن الوصول إليه ـ وكما هو واضح باعتراف الكل ـ مجرد كيس منفوخ، فارغ، ينتظر من الأطراف، بوسيلة المفاوضات اللاحقة عليه، أن يملأوه بالتفاصيل. والمشكلة أن الطرف الإسرائيلي جاهز مستعد بما يملأ الكيس، في حين أن الطرف الفلسطيني الذي فاجأ غيره بالاتفاق يجد نفسه الآن مفاجأ بتبعاته. ولقد لفت نظري قول يتسحاق رابين، رئيس وزراء إسرائيل، في ندوة عقدها يوم الجمعة الماضي في جامعة فو دان في شنغهاي بالصين، «أنه كان هو الذي اقترح الاجتماع بالسيد ياسر عرفات في القاهرة يوم ٦ تشرين الأول/أكتوبر الأخير، فقد وجد أن المنظمة لم تخط خطوة واحدة عملية في اتجاه تنفيذ الاتفاق منذ يوم توقيعه...» ثم قال رابين: «ولقد أدركت أن السبب هو أن المنظمة حائرة ولا خبرة لها بموضوعات التفاوض، ورأيت من الضروري لنا أن نساعدها. وهكذا أخذت المبادرة واقترحت الاجتماع في القاهرة ـ واخترت القاهرة بالذات ترضية لمشاعرها بعد أن عرفت أنها ممتعضة مما ظنته تجاهلا لها في أثناء احتفال توقيع الاتفاق في واشنطن ـ كي أقول لعرفات كيف يتصرف، واقترحت عليه تشكيل عدد من لجان العمل حتى نستطيع أن ننقل إلى الواقع ما وضعنا إطاره على الورق»!

٥ ـ إن السرية التي أُديرت بها عملية التفاوض الذي أدى

إلى اتفاق أوسلو، أوصلت إلى عجلة في الأمر بحيث أن المسافة بين الرفض والقبول لم تزد على بضعة أيام من أوائل شهر آب/ أغسطس الماضي.. في الأسبوع الأول من آب/أغسطس كان الرفض، وفي الأسبوع الثاني كان القبول. يضاف إلى ذلك أن السرية حصرت التفاوض في يد أفراد معدودين، وبالتالي حرمت الجانب الفلسطيني مشاركة أفضل العناصر الفلسطينية. ومن الغريب مثلا أنه لم يكن في وفد التفاوض الفلسطيني خبير قانوني معتمد؛ ولهذا فإن النصوص الأصلية للاتفاق صاغها يوئيل زينغر، أحد خبراء الإدارة القانونية في وزارة الخارجية الإسرائيلية. وكان الطرف الفلسطيني يحاول، قدر ما يلاحق، أن يختار من بين الصيغ ما يشعر بأنه أكثر أمانا، ناسيا أن رصيدا من خبرة فلسطينية هائلة كان في تصرفه. ولقد كان قصارى ما أمكن فعله في الأيام الأخيرة، هو الاستعانة بسفير مصري جرت استعارته على عجل. ووصل، وكان الوقت قد فات تقريبا. ولقد وقعت أخطاء لم يكن هناك سبب لها؛ فلم يقف أحد ليدقق فيما تعنيه كلمة «أريحا» مثلا، وهل هي مدينة أريحا؟ أم قضاء أريحا؟ أم لواء أريحا؟

وهذا مجرد مثال، والثغرات بعده في كل مواد الاتفاق وملاحقه واسعة، وستظهر مزالقها يوما بعد يوم، وسيثير ظهورها من المشكلات والتعقيدات ما كان يمكن تلافيه، وتوفير الجهد الذي يقتضيه إلى حين يجيء البحث في صميم القضايا الكبرى للحل النهائي.

٦ ـ إن نبأ الاتفاق أعلن فجأة وبغير تمهيد، وكان إعلانه صدمة استدعت نوعا من شبه الذهول على الساحة الفلسطينية. وقد أصبح واضحا أن الوفد الفلسطيني المكلف بالتفاوض رسميا كان آخر من يعلم، كما أن كل قيادات المنظمة أُخذت على غرة. وكان على الإقناع أن يجيء لاحقا للقرار لا سابقا عليه، ولهذا فقد غلب عليه الطابع الدفاعي. كما أن بعض المشاهد التلفزيونية بدت مستفزة؛ فقد استعارت الصقور ريش الحمائم وقلّدت صوت هديلها، في حين أن الحمائم تصرفت كأنها تعتذر للصقور!

وربما لا ننسى أن المنظمات الفلسطينية، وغيرها من القوى النشيطة في مجال الصراع العربي ـ الإسرائيلي، لا تعرف في معظم الأحيان غير الأبيض والأسود؛ وتلك من طبائع حياة المنفى والحصار، وطول صحبة المسدسات والقنابل. ومن تأثير السرية والمفاجأة أن الأعصاب متوترة، مع أن ظواهر الانفلات محكومة حتى الآن. لكن الأمور قد تفلت في أية لحظة، وخصوصا مع نقل الاتفاق من الورق إلى الأرض. وقد تجمح أعصاب، وقد يرتفع سلاح، ومن ثم نجد أنفسنا أمام حرب أهلية فلسطينية.

٧ ـ ولا بد من أن أعترف بأن همي هو قطاع غزة. فهناك على رقعة من الأرض طولها ١٨ كيلومترا وعرضها ستة كيلومترات يعيش ٨٥٠ ألف لاجىء، أي بكثافة قدرها ألف نسمة في الكيلومتر المربع الواحد تقريبا. ولقد كانت إسرائيل تريد

دائما أن تتخلص من قطاع غزة. وأعرف أن يتسحاق رابين، رئيس وزراء إسرائيل، قال لزميل له أوروبي أنه «أحيانا ينام الليل ويحلم بأن قطاع غزة قد انفصل عن الأرض وسقط بكل ما فيه ومن فيه في البحر، ثم يستيقظ ويكتشف أنه كان حلما، ويتمنى لو أن الحلم كان حقيقة.» فبسبب كثافة السكان في قطاع غزة، وبسبب أحوالهم الاقتصادية والاجتماعية، كانت المقاومة هناك ذات طابع أعنف. وإزاء القمع الإسرائيلي زاد العنف إلى درجة غير مقبولة حتى من الناحية المعنوية، ووصل الأمر إلى حد أن قيادة الجيش الإسرائيلي كان من رأيها أن عمليات الجيش الإسرائيلي في غزة أثرت في معنوياته وفي صورته أمام العالم.

ولقد كانت إسرائيل على استعداد لأن تعطي قطاع غزة لمصر.

وقد فكرت ذات يوم في الانسحاب منه من جانب واحد، لكن عنف المقاومة اضطرها إلى البقاء حتى لا يبدو انسحابها هربا. وعلى العكس من ذلك، فإن إسرائيل زادت في عنفها، كما حدث في قضية مئات المبعدين الذين جرى حملهم قسرا إلى المنطقة العازلة جنوب لبنان عن اعتقاد أنهم يشكلون كامل قيادة حماس. ومع ذلك، فإن جذوة المقاومة ظلت تتوهج في غزة، وإنْ كانت التكاليف قد أصبحت باهظة. ثم جاء الاتفاق بين إسرائيل والمنظمة. وفي إثر لحظة من الدهشة ـ كما قلت ـ تفجّرت ثورة تطلعات بدّدتها إسرائيل بعملية قمع، كأنها أرادت لنسمة الأمل أن تموت قبل أن تتحمل المنظمة مسؤولية إدارة قطاع غزة.

والأمن في غزة بالتحديد هو الاختبار الحقيقي لقبول الآخرين لمنظمة التحرير، واستعدادهم للتعامل معها، ورضاهم بها شريكا في اتفاق. وقد استعدت المنظمة ـ فيما يقال ـ بخمسة عشر ألف جندي لحفظ أمن أريحا، وأمن غزة.

والأمن قضية معقدة في مناخ يختلط فيه الشك العميق بالتطلعات الجامحة.

وإذا حدث في غزة انفجار تصعب السيطرة عليه، فأخشى ما أخشاه أن مصر قد تجد نفسها أمام سؤال لا بد من أن تجيب عنه.

ودعائي إلى الله أن لا يجيء هذا اليوم، ولا يطرح على مصر هذا السؤال.

□

ذلك مجمل العوامل التي تدعوني إلى هذا التناقض في المواقف؛ فلا أنا رافض، ولا أنا راض. وإنما إحساسي الطاغي هو شعور بالقلق من كل ما عرضت حتى الآن، وقد أسمح لنفسي بأن أضيف إليه مجموعة من الملاحظات والوقائع:

● مثلا إن المنظمة قبلت بما لم يستطع الأردن أن يقبل به خلال سبعة أعوام من المفاوضات السرية، امتدت من سنة ١٩٦٧ عقب احتلال الضفة والقطاع، إلى سنة ١٩٧٤ حين اعترفت الدول العربية كلها في مؤتمر الرباط بأن منظمة التحرير هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

وربما تجاوزتُ فذكرتُ أن الملك حسين قال لي، في أثناء لقاء سابق بيننا عقب مؤتمر الرباط:

«إذا كان الإخوة من الزعماء العرب يتصورون أنني تنازلت عن الحق الشرعي للأردن في المسؤولية عن الضفة والقدس أمام منظمة التحرير، فهم على وهم. إن الذي دعاني إلى قبول إلحاحهم عليّ بالتنازل هو عناد الطرف الإسرائيلي. فخلال سبع سنوات من الاتصال عن طريق الولايات المتحدة وغيرها كان كل ما عرضوه على الأردن أن يكون المدرس والخباز والكناس والجندرمة (البوليس) في الضفة الغربية والقدس. ولم أجد أمامي أكثر.

«وإذا كان غيري يستطيع أن يجيء بهذا الأكثر فليتفضل.»

لعلي هنا أيضا أجازف وأضيف شيئا آخر، وهو اعتقادي أن الأردن هو الطرف الذي أقنع إسرائيل ـ مبكرا ـ بالتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية. وقد روى لي الدكتور عبد السلام المجالي، رئيس وزراء الأردن الحالي ورئيس وفده من قبل إلى محادثات مدريد، أنه في أثناء عملية مدريد لاحظ أن الطرف الإسرائيلي لا يريد أن يعترف حتى بوجود الفلسطينيين ضمن الوفد الأردني. وقد أضاف رئيس وزراء الأردن إلى ذلك قوله لي: «إنني في لقاء مع رئيس الوفد الإسرائيلي سألته: لماذا تتجاهلون الفلسطينيين؟ يا أخي تفاوضوا معهم ليس فقط كجزء من الوفد الأردني ـ وإنما كوفد مستقل. إننا وصلنا إلى مرحلة

أصبحت فيها المفاوضات أمرا واقعا وقدرا مكتوبا، والفلسطينيون أدرى منا بما يريدون التمسك به أو التنازل عنه، ونحن لو جئنا لهم بيافا وحيفا على طبق من فضة لرفضوا وقالوا لنا أنهم كانوا يستطيعون الحصول على أكثر لو أنهم تفاوضوا بأنفسهم.»

وكان هذا المنطق عاملا من أهم العوامل التي دعت إسرائيل فيما بعد إلى قبول الفلسطينيين كوفد مستقل، ثم إلى قبولهم كوفد يمثل منظمة التحرير بشكل ما، ثم إلى قبولهم كوفد يمثل منظمة التحرير معتمد ورسمي.

ولا بد من أن أقول إن جزءا من خشيتي على الطرف الفلسطيني هو أنه سيعطي كل التنازلات المطلوبة، والتي لم يستطع الأردن تقديمها، ثم ينتهي دوره ليعود الأمر مرة أخرى إلى الأردن، لأن إسرائيل قد تفضل التمسك بما تصر عليه حتى الآن، وهو أنها لا تريد كيانا دوليا ثالثا بين النهر والبحر، وقد تقرر أنها تفضل التعامل مع نظام له قواعده، وله أدواته، وله التزاماته، وباختصار له دولته!

وإذا حدث هذا فسيكون الأمر محزنا في جانب منه، لأن الثورة الفلسطينية تكون قد أضاعت عشرين سنة صعبة وقاسية، عنيفة ودامية!

● واقعة أخرى أضيفها، وهي أن مشروع غزة ـ أريحا ليس فكرة جديدة. وللإنصاف في حق التاريخ، فإن صاحبها الأصلي هو الرئيس الراحل أنور السادات؛ وقد عرضها على الطرف

الفلسطيني ممثلا في السيد ياسر عرفات (أبو عمار) والسيد صلاح خلف (أبو إياد)، في اجتماع معهما في استراحته بالمعمورة في صيف سنة ١٩٧٧، وقبل رحلته الشهيرة إلى القدس بأشهر.

وأتذكر أن كلا الرجلين قابل الرئيس السادات في المعمورة ـ بالإسكندرية ـ واتصل الاثنان بي هاتفيا من سيارتهما مقترحين أن يجيئا إلى مكتبي. وعندما وصلا ذهب «أبو عمار» يغسل يديه بعد مشوار السفر، وإذا «أبو إياد» يقول لي بسرعة: «إن الرئيس السادات عرض علينا غزة وأريحا كنقطة بداية لإقامة سلطة فلسطينية، وقال لنا أنه يستطيع تمرير هذا الاقتراح مع الأميركان.

«وخشيتي من ذلك شديدة. فغزة وحدها فخ لأنها بمئات ألوف اللاجئين فيها تحتاج إلى كثير مما لا يمكن لنا توفيره، وسوف تكون النتيجة فشلا ذريعا على الأرض للثورة الفلسطينية.

«وأما أريحا فهي 'مأزق' لأننا سنجد أنفسنا فيها والأردن وراء ظهرنا وإسرائيل أمامنا، وكلاهما سوف يكون راغبا في إثبات عجز الثورة الفلسطينية عن تحمل مسؤولياتها.»

وقد عاد السيد «أبو عمار» إلينا بعد دقائق، ودخلنا في مناقشة بشأن الموضوع، ثم كان اتجاهه هو أيضا إلى أن ذلك عرض يصعب عليه قبوله. وكان ذلك في صيف سنة ١٩٧٧.

● وطبعا، فأنا بين الذين يدركون أن الظروف تغيرت فلسطينيا وعربيا ودوليا عما كانت عليه سنة ١٩٧٧، وكان بين متغيرات الظروف أن اضطر الرئيس الفلسطيني ـ وأنا أحتفظ له

بكثير من التقدير - إلى قبول المخاطرة.

والحقيقة أن الضغوط عليه لقبول المخاطرة كانت شديدة، وفي بعض الأحيان كان تعبيرها عن نفسها واقعيا إلى أبعد حد.

من ذلك، مثلا، أن شمعون بيرس، وزير خارجية إسرائيل، قال وكرر أكثر من مرة في لقاءاته هنا وهناك:

«لقد حان الوقت لكي يقوم الفلسطينيون بقبول مخاطرة من أجل السلام. عليهم أن يستعيروا من موقف المقامر بعض فلسفته. وملخص هذه الفلسفة أن أحدا لا يستطيع الحصول على شيء من لا شيء، وإنما يستطيع الحصول على شيء من شيء ما حتى وإنْ كان صغيرا.

«بمعنى أنه لا بد من أن يخاطر الفلسطينيون ويضعوا على المائدة رصيدا يكون قابلا للاتساع إذا واتاهم الحظ أو الفرصة، ولحظتها يمكن لهم أن يحولوه إلى ثروة طائلة.»

ثم يدعم شمعون بيرس نظريته بقصة يروي فيها أن رجلا راح يدعو الله إلى أن يعطيه الفرصة ليكسب ورقة يانصيب بمليون دولار، لكن ذلك لم يحدث له قط. وراح الرجل يناجي الله مرات كثيرة قائلا: «هل يكثر عليك أن أكسب ورقة بمليون دولار وأنت القدير على كل شيء؟»

وفوجىء الرجل بصوت رعد ولمعان برق، وتجلت له أنوار في السماء، وسمع صوتا من وسط السحب يقول له:

«ليس صعبا عليّ أنْ أجعلك تكسب المليون دولار ولكن

عليك أن تساعدني.»

ورد الرجل المأخوذ بالمفاجأة على النداء المهيب قائلا: «ولكن من أنا حتى أستطيع أن أساعدك؟»

وجاءه الرد بصوت فيه كثير من دمدمة وهدير إعصار: «إشتر ورقة يانصيب على الأقل لكي تعطيني أساسا أستجيب عليه»!

وكل دعائي أن يكون الطرف الفلسطيني قد تذكر واشترى ورقة يانصيب وضعها في جيبه وأخفاها فيه، ثم أنه سوف يبرزها عند ظهور نتيجة السحب!

• نقطة أخرى هي أن إسرائيل ليست في أحسن أحوالها، وذلك جزء من أسباب قبولها للاتفاق وقبول الولايات المتحدة وراءها.

كان ياسر عرفات، قبل عامين اثنين، إرهابيا لا يحق له أن يحصل على تأشيرة سفر إلى الولايات المتحدة، ليخاطب الجمعية العامة للأمم المتحدة. وفجأة وجد نفسه ضيفا على البيت الأبيض، واقفا بجوار الرئيس الأميركي مادا يده ليصافح رابين ويمد رابين يده. والفارق بين الحالتين كلمة واحدة: «لا» أو «نعم»!

لكن إسرائيل كانت لديها أيضا أسبابها لقبول «نعم» ممن قالوها؛ وضمن هذه الأسباب أن أحوالها الاقتصادية ليست على

ما يرام، وأحوالها الاجتماعية الشيء نفسه، والمجال أمامها محصور، والمهاجرين الجدد لا يجيئون، والمساعدات تقل ولا تزيد.

وفوق ذلك، فإن عمليات القمع في الضفة والقطاع تصاعدت تكاليفها المعنوية، إلى حد يمكن أن يؤثر في صورة إسرائيل نفسها. ولقد اضطرتها إجراءات القمع إلى إغلاق الضفة والقطاع عقابا وردعا. لكن العقاب حل بأصحابه أيضا، لأنهم يريدون عمالة فلسطينية رخيصة. وقد كان بين دوافع رابين إلى قبول يد المنظمة الممدودة بالسلام، أن اتحاد الصناعة واتحاد المزارعين كليهما كتب إليه يقول «أنه يريد حلا بأي ثمن يكفل عودة اليد العاملة الرخيصة إلى الصناعة والزراعة في إسرائيل، إضافة إلى إعادة فتح سوق الضفة والقطاع كجسر ومعبر إلى أسواق وراءهما، وإلا فإنهم أمام أزمة حادة وشديدة الحدة.»

وهكذا فلعله في تعبير شوقي: «عدوان منكسر على منهوك.»

□

ليكن ذلك كله الآن، ولننتقل منه إلى المستقبل لنلقي نظرة على ما هو أهم وأخطر في اعتقادي.

ليكن. لقد جرى ما جرى بكل ما نتفهمه ونقر بدواعيه، وبكل ما نختلف في شأنه ونخشى عواقبه؛ فالأمر الواقع حقيقة، ولا جدوى من إنكارها أو محاولة تعديل الصورة بعد أن وضع صاحبها آخر لمسة على رقعتها ثم مهرها بتوقيعه.

وإذاً، ماذا عن المستقبل؟

إنني تحرزت في الشهر الماضي من إبداء رأي قاطع فيما جرى، وما زال ذلك موقفي حتى الآن. فالمسائل في رأيي أعقد من أي حكم قاطع، وخصوصا إذا نظرنا إليها من موقع الرؤية الشاملة والإدراك الواسع لمجمل ما جرى على الأرض العربية خلال العشرين سنة الأخيرة.

وعلى الرغم من أن كثيرين ألحوا عليّ في الكلام خلال وجودي في لندن في سفرة عمل عدت منها قبل أسبوعين، فإن قصارى ما سمحت لنفسي بأن أقوله في يوم توقيع الاتفاق نفسه ـ ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ ـ هو أنني توجهت بنداء على صفحات جريدة «الإندبندنت» إلى الرئيس بيل كلينتون، رجوته فيه أن يراجع ألفاظه وعباراته في وصف الاتفاق. كان في اليوم السابق للتوقيع قد أدلى بتصريح قال فيه: «إن هذا الحدث أشبه بسقوط حائط برلين.» وكان رأيي أن في ذلك تجاوزا؛ فحائط برلين كان يفصل بين اثنتين من القوى الأعظم، وكان يفصل بين عالمين من المذاهب ومجموعات القيم، وكان يفصل بين أحلام ورؤى وتطلعات لا أول لها ولا آخر، تؤذن كلها بفجر جديد في أوروبا شرقا وغربا، بصرف النظر عما إذا كان صياح الديك في هذا الفجر جاء مبكرا عن موعده الصحيح.

ولقد قلت في هذا الحديث المفتوح إلى الرئيس الأميركي على صفحات جريدة «الإندبندنت»، إن الاتفاق الفلسطيني ـ الإسرائيلي يسقط حاجزا في الشرق الأوسط، لكنه ليس حائط

برلين، ولا هو الستار الحديدي حول الاتحاد السوفياتي بحسب وصف تشرشل، وإنما هو حاجز من نبات الصبار أو أشجار التين الشوكي يتعرج على التلال ويتلوى وسط الأودية. وليس هناك على الناحيتين عالَمان من المذاهب، أو مجموعات القيم، أو الأحلام والرؤى والتطلعات. فهناك من ناحية معسكرات لاجئين فلسطينيين استبد بهم البؤس، والعالم لا يقدم لهم شيئا. وهناك على الناحية الأخرى، مستعمرات من ألواح الأسمنت الجاهزة، يعيش فيها مهاجرون معظمهم من أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي السابق.

إن هناك بالقطع فوارق بين الناحيتين من حاجز الصبار: بين مخيمات اللاجئين ومستعمرات المستوطنين؛ فوارق في مستويات الحياة ووسائلها وأسلحتها. ومع ذلك فهناك وجه شبه، وهو أن الخوف سيد على الناحيتين.

خوف في مخيمات اللاجئين ـ سببه أن العالم تجنى وظلم ولا يزال.

وخوف في مستعمرات المستوطنين ـ سببه، على العكس، أن العالم أعطى وأكرم وبغير حساب: عشرة مليارات دولار سنويا من المساعدات والتبرعات الخارجية، أي ثلاثة آلاف دولار لكل فرد ـ ومع ذلك فقد ثبت أن الأمن قضية أكبر من السلاح وأعقد من التكنولوجيا، وإنْ كانت نووية.

وبالنسبة إلى المجتمع الدولي، وبعد كل ما صار وكان، فإن هذا الاتفاق لا يعني أكثر من قرص أسبرين يريحه من صداع

أزمة الشرق الأوسط التي تلكأت طويلا على جدول أعماله، ولعل اهتمامه بها كان لأسباب أُخرى لا علاقة لها بقضايا الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وإنما جاء الاهتمام من تأثيرات هذا الصراع على العلاقات بين القوتين الأعظم في مرحلة، ومن تأثيرات هذا الصراع على موارد النفط وفوائضه في مرحلة أُخرى، وأخيرا من تأثيرات هذا الصراع على الموقع الاستراتيجي للمنطقة التي تحتدم فيها معاركه.

إن هذا الاتفاق، الذي يمكن تشبيهه بقرص أسبرين مزيل للصداع من وجهة نظر العالم، له آثار واسعة المدى على العالم العربي وفي هذه المنطقة التي تعيش فيها أمة العرب.

ومرة أُخرى قد نتذكر أن مصر سبقت إلى عقد اتفاق منفرد مع إسرائيل، لكن هذا الاتفاق لم ينه الصراع العربي ـ الإسرائيلي وإنْ كان قد غيّر موازينه. وأما الاتفاق الفلسطيني ـ الإسرائيلي فإنه أكثر من تغيير في حركة الموازين.

وربما أننا فعلا أمام نقطة تحول لا تظهر الآن كامل آثارها، وإنْ كان الأرجح أن هذا التحول يحمل في أعقابه نذر خطر شديد.

إن الاتفاق لم يجلب وحده هذا الخطر الشديد، لكن مجيئه في سياق كل ما تقدم عليه ومهد له يكرس حالة من التفكك والتآكل لم يسبق لها مثيل في تاريخ الأمة، إلا في فترات الانحطاط المملوكي السابقة على الحملة الفرنسية على مصر في مطالع القرن التاسع عشر.

دعوني أطرح أمامكم بعض مخاوفي على هذا النحو:

أولا: إن هذه الأمة خلال الخمسين سنة الأخيرة من تاريخها كانت تعيش في إطار فكرة واحدة جامعة، هي فكرة القومية العربية. إن هذه الفكرة، التي ظلت هائمة في آفاق المنطقة قرونا، وجدت لنفسها تجسيدا حيا بعد الحرب العالمية العظمى الثانية، وفي مناخ الفوران الوطني والقومي الذي عقبها، وذلك في إطار جامعة الدول العربية.

ثم اكتسبت الفكرة حيوية جديدة حينما أخذت مصر مسؤوليتها وحوّلتها من مجرد جامعة لدول لتجعل منها تيارا حيا يحتوي في تدفقه شعوبا تسعى إلى الاستقلال الوطني والوحدة القومية، وتعبىء الاثنين بمضمون اجتماعي وفكري متدفق ومندفع.

وليس من شك في أن الفكرة تعثرت في لحظات معينة بسبب مقاومة إمبراطوريات قديمة وجديدة، وبسبب صدام في الرؤى الاجتماعية بين فقراء العرب وأغنيائهم. ثم إنها تلقت صدمات عنيفة، أبرزها صدمة الانفصال بين مصر وسوريا سنة ١٩٦١، ثم صدمة الضربة الموجعة سنة ١٩٦٧. لكن هذه الفكرة ظلت واقفة صامدة، صلبة ومؤمنة، حتى حققت انتصارا لا شك فيه سنة ١٩٧٣. لكنها من بعده دخلت إلى تيه ضلت فيه طريقها، ثم استيقظت ذات يوم وإذا جيوش عربية تزحف إلى هدف لم يكن ممكنا أن يكون هدفها، وجيوش عربية موجودة على

ساحات قتال لم يكن معقولا أن يكون قتالها.

وفي حرب الخليج، وفي أعقابها وعواقبها، انكفأت الفكرة الجامعة على وجهها، وانحل الرباط.

وإذاً، فإن الفكرة الجامعة التي أحاطت بحركة الأمة، وحددت اتجاه خطاها، لم تعد الآن في مكانها.

ثانيا: ومع الفكرة الواحدة الجامعة فقد عرف العرب، خلال الخمسين سنة الأخيرة، قضية واحدة جامعة، هي القضية الفلسطينية. وكانت هذه القضية مجال فكر الأمة وفعلها، وكانت مجال نشاط جامعة الدول العربية وتأثيرها، وكانت مجال شحذ الهمم والعزائم في كل بلد عربي أدرك عمق التحدي الحضاري وراح يحاول الاقتراب من ضروراته.

ولقد تاهت القضية الواحدة الجامعة، بالطريقة نفسها التي تاهت بها الفكرة الواحدة الجامعة. وكانت بداية النهاية هي مؤتمر مدريد الشهير في أواخر سنة ١٩٩١. وكان هذا المؤتمر سابقة غريبة في تاريخ السياسة الدولية؛ ففيه طُلب إلى المشاركين العرب أن يسلم كل منهم ما لديه أولا، وبعد ذلك يجيء الاتفاق على صيغة العقد الذي تنتظم بموجبه علاقات الأطراف.

ولقد قيل إن هذا المؤتمر ممارسة عملية لشعار الأرض في مقابل السلام، ونسي القائلون أن الأرض هي مفتاح السلام، ومن ثم فإن الذي يسيطر على الأرض هو الذي يملك مقدرات السلام؛ أي أن العرب لم يكن في قدرتهم أن يعطوا السلام في مقابل الأرض.

كان المطلوب من الأطراف العربية في مدريد الإذعان لمن يسيطر على الأرض، ومن ثم على السلام. ولم يكن في يد العرب غير أن يقولوا «نعم»، وقد قالوها وإنْ على استحياء. وبعدها بدأ الحديث، واتصلت جولات المفاوضات في واشنطن، لكن هذه الجولات ظلت تدور في الفراغ؛ فصلب الموضوع لم يكن مطروحا، وما كان مطروحا مجرد هوامش عليه، وأنواع من التفاصيل لا صلة لها بحقوق الأرض، أو بحقوق البشر.

ويكفي أن الوفد الفلسطيني ـ على سبيل المثال ـ أمضى ساعات كثيرة ضمن عشر جولات كاملة من المفاوضات منهكا في جدل عقيم بشأن عبارة واحدة هي: هل هي الأراضي (territories)، أو أنها الأراضي المحتلة (occupied territories).

وكانت المفاوضات تجري في كتمان بين كل وفد عربي وبين الوفود الإسرائيلية. وفي حين أن الوفد الإسرائيلي كان يعرف ما يجري في كل مسارات المفاوضات، فإن المسافات بين الوفود العربية راحت تتباعد يوما بعد يوم، الأمر الذي أعطى الإسرائيليين فرصة التلاعب بكل الأطراف العربية واللعب على هواجسها، ثم الانفراد في النهاية بالوفد الفلسطيني الذي كان محبوسا في قفص من حديد، بينما الأجواء مفتوحة لرسائل الحمام الزاجل بين أوسلو وتونس.

وهكذا، بصرف النظر عن محاسن الاتفاق أو مضاره، فإن القضية الواحدة الجامعة لحقت بالفكرة الواحدة الجامعة، وانفك الرباطان: رباط القضية، ورباط الفكرة.

ثالثا: إن هذه الأمة طوال الخمسين سنة الماضية سلّمت قيادة صراعاتها لدولة واحدة فيها، يمكن أن نطلق عليها مجازا وصف «الدولة الجامعة» ـ وهي مصر. إن مصر كانت قد بنت دورها الخاص في المحيط العربي، المترامي حولها، على حقائق ثابتة من الجغرافيا والتاريخ. ثم أضافت إلى ذلك سندا من العطاء الأدبي والعلمي والثقافي عامة، ثم دعمته كله بالتزام مبدئي واضح بدأ بالجامعة العربية التي اتخذت مقرها في عاصمتها، ثم ثبته بميثاق الدفاع المشترك، ثم قدمت ما هو أكثر، وهو عهد المسؤولية والالتزام ممهورا بالدم، حتى حصلت على اعتراف الأمة كلها بدورها الخاص والفريد.

وكي أكون واضحا، فإن الدور المصري الخاص والفريد في وسط هذه الأمة ليس رئاسة بالقانون، وإنما هو امتحان بالممارسة والتجربة، ثم أزيد على ذلك أنه بعد أي شيء ـ وحتى بالمعيار القطري الأناني ـ ضرورة حياة. فليس هناك مستقبل لمصر خارج الإطار العربي، بل لقد أضيف أنه ليس هناك مستقبل لأي قطر عربي ـ مصر أو غيرها ـ خارج الإطار العربي الجامع. فقد ثبت بوضوح أن التنمية على مستوى قطر عربي واحد مستحيلة، وأن الأمن على مستوى قطر عربي واحد مستحيل.

إن الدور المصري الجامع ـ المستند إلى واقع الجغرافيا والتاريخ، وإلى العطاء الأدبي والعلمي والثقافي، وإلى ميثاق المسؤولية والالتزام ـ ما لبث أن اعترته الحيرة والشك حتى في

النفس. ثم حدث من الأمور ما كان أبعدها دواما عن الحسبان، فإذا مصر هي التي تتولى إقناع المترددين بجدوى الإقدام على الصلح مع إسرائيل، بدعاوى وحجج مختلفة ومتنوعة. وليس هناك من يجادل في أن السلاح لم يعد وسيلة العصر، لكن ذلك لا يعني أن السلام يحل تلقائيا بنسيان أسباب الصراع ودواعيه، أو إنكارها وتجاهلها.

وأستطيع أن أفهم أن السياسة المصرية تعتقد أن مساهمتها في عملية السلام اعتبار من اعتبارات حصولها على معونة من الولايات المتحدة.

وأستطيع أن أفهم أن السياسة المصرية تظن أن السلام هو الخيار الوحيد الباقي للعرب.

أستطيع أن أفهم هذا كله وغيره، بصرف النظر عن أية اجتهادات أخرى أراها أو يراها غيري.

لكني مع ذلك أعترف بأن الهواجس تلح عليّ.

ولست أريد، ولا أتمنى، ولا أتصور أن أجد مصر تكرر ـ مع اختلاف الظروف وطبائع العلاقات ـ ذلك الخطأ التاريخي الذي وقعت فيه تركيا حين تخلت عن الخلافة، وتركت مقدمة العالم الإسلامي لتلحق بذيل أوروبا، وقد كانت لأتاتورك، على أي حال، رؤاه وتطلعاته؛ فقد وجد تركيا في أوروبا شمالا، ولم يجدها مع الأمم الإسلامية جنوبا. وأما مصر فلست أعرف بمن تريد أن تلتحق شمالا أو جنوبا، إذا هي تركت موقعها في قلب العالم العربي؟ كما أني لا أعرف أين بالضبط تستطيع أن تبحث

لنفسها عن مكان، وعن هوية، وعن مستقبل؟!

إن التزام مصر العربي ومسؤوليتها ودورها كانت كلها من صنع أجيال في النضال المصري مختلفة.

كان مصطفى النحاس هو الذي وقّع ميثاق جامعة الدول العربية. وكان جمال عبد الناصر هو الذي حوّل الميثاق إلى تيار شعبي جارف من المحيط إلى الخليج. أي إنه في هذه المسألة بالذات تواصل الالتزام والمسؤولية والدور، بصرف النظر عن اختلاف النظام بعد الثورة عنه قبلها.

وليس يعنيني أن الجامعة العربية باقية في مبناها لا تزال، لأن مزارات الماضي كثيرة، وخصوصا في القاهرة.

وأمام عيوننا يحاول الدكتور أحمد عصمت عبد المجيد، الأمين العام لجامعة الدول العربية، أن يطرح مشروعا لإعادة إصلاح الأوضاع العربية. لكن أحدا لا يريد أن يسمع حتى هذه اللحظة على الأقل.

وليس يعنيني أن عبارات القيادة والزعامة ما زالت تتردد على بعض الصفحات وفي الإذاعات، لأن شعر الفخر والحماسة فن عربي لا بد من أن يجد من يمارسه!

ومع ذلك، فأمام عيوننا مرة أخرى يبدو أن الدور المصري ما زال يلف ويبحث، والدليل ما حدث لإعلان دمشق.

ذلك بأن الأمور في النهاية موصولة بقوة الفعل، ومرهونة بقوة الحقيقة.

ومن دون أن أخوض في تفاصيل كثيرة لا داعي إليها في

هذا المقام، فإن محاولة فك قوائم وقواعد الدور التاريخي لمصر تسعى بهمة لا يقدر أصحابها نتائج ما يفعلونه!

هكذا يضيع العالم العربي فكرته الواحدة الجامعة، وقضيته الواحدة الجامعة، والدور الواحد الجامع لإدارة حركته.

□

ننتقل بعد ذلك خطوة إلى النتائج التي تترتب على هذا الضياع لما كان يحفظ للأمة رباطها، وربما كان علينا ونحن نفعل ذلك أن نتذكر عدة عوامل:

١ ـ إن الفكرة الواحدة الجامعة لم تكن اختراعا توصل إليه ساسة طامعون في الزعامة، أو مفكرون شاردون في الخيال، وإنما الفكرة الواحدة ـ وهي وحدة الأمة ـ حقيقة لغة واحدة، وتاريخ واحد، وثقافة واحدة، واتصال جغرافي لا يعرف الحدود السياسية حتى وإنْ نصبت عليها أسوار من الأسلاك الشائكة.

وربما كانت الفكرة ما زالت بعد في طورها كفكرة، وربما كانت جاوزت الفكرة لتكون مشروعا، وربما كانت أكثر. لكن الفكرة كانت حقيقية، وكانت أصيلة، وكانت حية، ويصعب جدا أن تموت كما يتصور أو يتمنى لها البعض ـ والسبب أنها فكرة تقوم على أساس.

ومعنى ذلك أن حركة التفاعلات بين العوامل الثابتة للفكرة الجامعة ستظل حية، على الرغم من اختفاء وسائل ومؤسسات التعبير عنها، وستبحث هذه الفكرة عن مرجعية جديدة تعبّر بها حقائق التاريخ عن نفسها. والأرجح ـ والشواهد أمامنا تدل عليه ـ

هو أن هذه الفكرة ستتخذ لنفسها قنوات ومسارب أُخرى في التعبير عن نفسها، والأقرب لدواعي الحال أن يكون التعبير دينيا.

وليس مصادفة أنّ تراجع الفكرة القومية صاحَبَهُ، فيما نرى ونشهد، نمو في قوة التيار الإسلامي. فالأمة العربية هي مركز الحضارة الإسلامية، مهما قلنا أو قال غيرنا. وفي العادة، فإنه حينما يحدث الضغط على المركز فإن الطاقة الكامنة فيه تتمدد وتنتشر إلى إطار أوسع من المركز.

وفي الواقع، فإن الظاهرة الملحوظة في التيار الديني الراهن هي أنه يبدو الآن ملاذا لوطنيات شاردة، وقوميات مهزومة، وآمال اجتماعية عجزت عن الوفاء وأصابها الإحباط.

٢ ـ وفي هذا المناخ، فإن الحاجة إلى فكر مستنير تبرز وتشتد. ومع أن هناك، فعلا، محاولات مستنيرة فإن الخوف ـ وأسبابه قائمة ـ هو أن يصبح الصوت الأعلى في هذا الفراغ، لا للمفكرين الإسلاميين المستنيرين، ولا حتى لفقهاء السلطان على حد تعبير آية الله الخميني، وإنما الخوف أن نجد أنفسنا أمام إسلام معاتب، ثم إسلام مغاضب، ثم إسلام محارب لكنه لا يعرف بالضبط أين يضرب؟ ومن؟ وكيف؟ ولماذا؟ ـ فهو في سورة عتابه وغضبه وحربه خارج على النظام العام ككل، كاره له، يشعر ـ وهو مصيب أحيانا ـ بأنه في عصر فقد اتجاهه ونسي هويته، ثم أنه طغى على حق أغلبية الناس فيه فتركها بلا حق، وبلا أمل، وبلا مستقبل!

٣ ـ وإذا تذكرنا أن ما نطلق عليه وصف «الحضارة

الإسلامية» إنما هو تراث واسع شاركت وساهمت في صنعه شعوب كثيرة، وكتل إنسانية متنوعة من الصين إلى الأندلس صبّت جميعا كل ما عندها، وأفضل ما عندها، في عملية تكوينه وإظهاره وإعلاء شأنه ـ إذاً فنحن أمام لحظة خطر داهم يتمثل في أن القوى والكتل التي شاركت وساهمت في صنع «الحضارة الإسلامية»، كما عرفناها وعرفتها الدنيا، سوف تجد نفسها غريبة في الأجواء الطارئة للإسلام المعاتب والمغاضب والمحارب.

ولعلي ألفت النظر هنا إلى ملاحظة جانبية أقول فيها إن الدين بطبيعته مطلق، لكنه من اللافت للاهتمام والاحترام أن مصر الحضارية اتسعت لمطلقين طوال تاريخها الحي، هما: الإسلام والمسيحية. ولقد كان هذا الاتساع ممكنا بفضل خاصية «الحضارة الإسلامية» من التكوين إلى التطور إلى الظهور إلى الارتفاع.

وإذا بدأت أجزاء من الجسم الحضاري العربي تتغرب أو تهاجر من وعائها، لأنها لم تعد تجد مكانها الذي تستحقه داخله، فسوف تكون تلك مأساة محزنة لتراث إنساني بالغ الخصوبة، وافر الغنى.

٤ ـ ولعلي لا أتجاوز هنا إذا قلت إن ظاهرة الإسلام المعاتب المغاضب المحارب كانت بين الدوافع التي عجلت بالاتفاق الفلسطيني ـ الإسرائيلي؛ فلقد توصلت كل معاهد الأبحاث، وكل مؤسسات الرصد في إسرائيل، إلى أن الخطر القادم على المنطقة هو خطر ما يسمونه بالتشدد الإسلامي. وفي الوقت نفسه، فإن منظمة التحرير الفلسطينية أحست بأنها تفقد

كثيرا من نفوذها على الأرض الفلسطينية المحتلة لمصلحة حركة حماس الإسلامية، وخصوصا في قطاع غزة.

ونظرة إسرائيل إلى هذا الخطر لا تعنيني، وإنما ما يعنيني هو النظرة العربية إليه. وقد يكون مفيدا أن نذكّر أنفسنا، باستمرار، بأن ما نراه هو فعلا وطنيات شاردة، وقوميات مهزومة، وآمال اجتماعية عاجزة ومحبطة. وإذا فعلنا ذلك فقد ندرك أن الخطر ليس بالجسامة التي نصورها لأنفسنا، وأن علاجه الناجع ليس بالرصاص ولا بالسجون.

والمشكلة في موضوعنا الليلة أن هناك في الأفق، وفي هذه اللحظة، بوادر استقطاب واضح بين القوى المتصارعة بشأن قيادة مستقبل الأمة، وتبدو حربها مع أعداء الأمس قضية ماض ولّى، في حين أن أعداء اليوم في الداخل، داخل الأمة، وداخل كل شعب من شعوبها، وداخل الوعاء الحضاري الذي حققت من خلاله ذاتها كما حققت من خلاله مساهمتها في التقدم الإنساني.

وفي كل الأحوال، وفيما يتصل بهذا الحديث، فإن الحقيقة الماثلة هي أن الأمة تواجه حالة انفكاك هي أشبه ما تكون بحالة مركبة مطلوب منها أن تحمل أصحابها في رحلة إلى عالم مختلف، بينما هيكلها العام (فكرتها الجامعة) مهشم من جراء صدمات متلاحقة، كما أن عجلاتها (قضيتها الجامعة) فارغة من الهواء حطت على الأرض، ثم أن محركها (دولتها الجامعة) يئن ويتوجع من أحمال وأثقال زادت عليه.

إنني وضعت خطر انكسار وتبعثر الكتلة الحضارية للعالم

العربي قبل أي خطر غيره، عن يقين راسخ بأن أقسى ما يواجه الأمة في هذه المرحلة هو أن ينفك فيها كل جامع رابط بينها طوال الخمسين سنة الأخيرة، وهي نصف القرن الذي نستطيع أن ندعي فيه أن الأمة مارست نوعا من الإرادة الذاتية في تسيير مقاديرها.

إن الخطر الحقيقي على أية كتلة إنسانية يأتي - أكيدا - من فك تماسكها، في حين أن الضغط عليها من الخارج قد يؤدي إلى اتحاد عناصرها ما دامت هي واثقة بأن دورها محفوظ مذكور، وبأن حيزها الحضاري مصان ومأمون، وبأن شرعة العقل هي ضمان شركة المصير.

هناك أخطار أخرى طبعا سوف تنتهز الفرصة في التعامل مع أمة ضيعت جامعها وفكت رباطها كي تحولها إلى أرض مستباحة، وذلك يحدث الآن فعلا.

□

هناك قضية أخرى لا بد من أن تشغلنا، وهي أن الوجه الآخر للصراع العربي - الإسرائيلي سيتبدى سافرا أكثر فأكثر؛ فهذا الصراع له وجهان: فلسطين وإسرائيل. وإذا جاز أن نفترض أن الوجه الفلسطيني في الصراع سيبتعد في المرحلة المقبلة بعد الاتفاق الأخير، فإن الوجه الإسرائيلي فيه سيزداد سفورا وبروزا.

إن إسرائيل هنا استجابة لنداء يهودي قديم، لكنها هنا أيضا تحقيق لمطالب استراتيجية أكبر وأخطر. واعتقادي أن أكبر هذه الأهداف الاستراتيجية الأكبر والأخطر موجهة إلى مصر بقصد احتجازها في إفريقيا، وإبعادها عن المشرق العربي.

ولقد كانت فلسطين دائما معبرا إلى مصر من الشرق، ومعبرا من مصر إلى الشرق.

ولست أتصور أن مصر ستقبل بغير ضمانات وإلى الأبد حاجزا يصدها عن المشرق العربي الذي يحوي معظم مكامن القوة العربية، المعنوية والمادية. كما أنني لست أتصور أن مصر ستقبل بغير ضمانات سلاما محاصرا بهذا الحاجز، وهو فيما يتصل بمصر ليس حاجزا من الصبار وأشجار التين الشوكي، وإنما هو حاجز نووي.

وأود أن أضيف هنا اعتقادي أن كل إنسان في المنطقة، بل كل حجر فيها، ينادي في طلب السلام، ويدعو من أجله ويصلي، ويتمناه سلاما لكل المنطقة، وسلاما لكل الأطراف فيها بغير استثناء ولا امتياز.

والسلام بطبعه وطبيعته لا بد من أن يكون للجميع، وليس هذا مطلب عدل، وإنما هو ضرورة تأمين وبقاء.

إن العرب حاولوا، في مراحل سابقة، أن يصروا على سلام عربي من منطق الحق والعدل.

وإسرائيل تحاول، في هذه المرحلة، أن تصر على سلام إسرائيلي من منطق القوة والغلبة.

وإذا كان لا بد للسلام من أن يجيء، فلا بد من أن يكون مجيئه من باب المستقبل وضروراته.

وهناك من يقولون إن إسرائيل تسعى إلى سوق شرق أوسطية يعززها تجديد مستحدث لـ «مشروع مارشال»، وسعيها هو للهيمنة

على المنطقة.

وهناك من يردون على ذلك بالقول إن إسرائيل لا تسعى للهيمنة على المنطقة، ولو كان ذلك ممكنا فلماذا لم تنجح فيه مع مصر على مدار سلام مضى عليه الآن قرابة أربعة عشر عاما.

وظني أن كلا القولين ليس دقيقا، على الأقل في الوقت الراهن.

فإسرائيل تعرف حدودها، والسوق الشرق الأوسطية بالمعنى المفتوح والواسع تتخطى هذه الحدود لأنها تدخل إلى مناطق البترول، وهي ليست جاهزة في انتظارها وإنما هي نصيب الأقوى والأعظم في هذا العالم.

ثم إن شيئا من نوع «مشروع مارشال» ليس مطروحا في الوقت الحاضر، إذ إن الموارد المطلوبة له ـ ومصادرها في حسابات المخططين عربية ـ ليست موجودة، لأن الأموال العربية استهلكت نفسها. وإذا عادت إلى سابق أحوالها فتراكم منها فائض، فليست إسرائيل هي الأقرب إليه، وإنما هناك قوى أكبر وهي الأقرب.

وأظن أن مطلب إسرائيل الحالي محصور لأعوام مقبلة، يتركز في مثلث إسرائيل نفسها، وفيما بقي من فلسطين، وفي الأردن ـ داخل كيان كونفدرالي تكون إسرائيل مديره ومحركه.

والراجح أن يكون هذا الكيان الكونفدرالي الجديد هو مدخل إسرائيل إلى فرص أوسع، وبقدر ما هو متاح لها في المشرق وما وراءه.

وأما مصر، فما هو مطلوب منها بعد السلام ـ! ـ هو نفس

ما كان مطلوبا قبله، وهو أن تبتعد وتنعزل وتنكفىء في إفريقيا إذا شاءت. أي أن المطلوب هو تعليلها بما يكفي لإلهائها لا أكثر ولا أقل، ذلك بأن مصر كتلة بشرية ضخمة (أكثر من سبعين مليون نسمة قبل نهاية القرن، وقرابة المئة مليون نسمة بعد عشرة أعوام من بدايته) ـ وليس هناك من يريد أن يواجه ثقل هذه الكتلة في الحرب، أو يحمل عبئها في السلام.

وباختصار، فلقد تأذنون لي في ملاحظة ختامية: لقد كنت أطلقت على الحقب المختلفة من تاريخ المنطقة الحديث أوصافا شاعت فيما بعد وكثر تداولها:

قلت إن حقبة الأربعينات والخمسينات والستينات كانت حقبة مصرية بالنضال الوطني والقومي.

وقلت إن حقبة السبعينات والثمانينات تحولت إلى حقبة سعودية بحقول النفط وفوائضه.

والآن أخشى أن الحقبة التي نحن على وشك أن نخطو إلى أعتابها، قد تصبح الحقبة الإسرائيلية.

ومع ذلك، فقد أقول لكم بأمانة إنني لست متشائما، ذلك بأن هذه الحقبة ـ إذا جاءت ـ ستمر سريعا، لأن حقائق الجغرافيا والتاريخ سوف تعود إلى تأكيد نفسها، وخصوصا إذا استطاعت الأمة أن تساعد هذه الحقائق بالمحافظة على سلامة وعائها الحضاري، وبإعادة تأسيس شرعية السلطة في كل بلد عربي حتى تتسق حركتها مع روح العصر، وبجهد مطلوب لتجديد الفكر العربي حتى تتسق رؤاه مع آفاق المستقبل.